

تحقيق

أمل تُصارع ذاتها: الكل يريد السلطة

لائحة من خمسة مستقلين. ووفق آخر المعلومات، فإن مصيلح يصير على تسمية مشورب، بعد اجتماع ليلي على أن تترك له الخيار لتسمية أعضاء اللائحة بالتنسيق مع اللجنة في مصيلح.

أما في الخراب، المعقل الآخر لأمل، فيتكرر المشهد على نحو مختلف، وكذلك في بلدات معركة وطورا وصريفا والقليلة وكفرحتي وفي النبطية وكفرتين والنجارية وصرير الغربية. عند الحديث مع أعضاء حركة أمل في هذه البلدات يمكن الخروج بسببين رئيسيين وراء هذه المشاكل:

1- الاعتراض على التفاهم مع حزب الله في البلدات التي يرى الأمليون أنها حكر لهم، وهذا التفاهم السياسي «يُعطي حزب الله ما لم يأخذه في المعارك»، ويُشير أحد المسؤولين المخضرمين في أمل إلى أن «جماهير الحركة لا يمكن أن تقبل بسهولة التفاهم السياسي، وما نقوله من مجاملات في السياسة والإعلام في بلد المجاملات لا يمكن أن يُترجم بسهولة على الأرض». ويُعطي أحد هؤلاء مثالا عندما حاول أن يزور الأسير المحرر مصطفى الديراني بلدة معركة بعد خروجه من الأسر، «نزلنا إلى الشارع وأشعلنا الدوايب رفضاً لدخوله بلدة الشهيد خليل جرادي تحت شعار حزب الله».

يُضيف هؤلاء أن إعطاء حزب الله حصصاً في البلديات راوحت بين 20 و45% من أعضاء البلديات، سحب من حركة أمل قدرتها على المناورة عبر إرضاء عدد كبير من المناصرين والعائلات، فاشتبكت معهم.

2 - يرى عدد كبير من مسؤولي حركة أمل أن ميزة تنظيمهم هي وجوده في السلطة، وقدرته على توفير الخدمات والوظائف لمناصريه. لذلك، يرى هؤلاء المسؤولون أن بقاءه رمزاً في قريته وقدرته على أن يكون صلة الوصل بين المصليح والقاعدة، يعتمدان على قدرته على توفير الخدمات. من هنا اشتعلت الصراعات الداخلية في حركة أمل على أحقية الوصول إلى السلطة المحلية.

انطلاقاً من هذين السببين، يتحدّث ناشطون في أمل عن أن المشكلة الحقيقية هي أن التنظيم الحركي يعيش حالة من التهرل، وأن حسم أي خلاف فيه، يحتاج إلى تدخل الرئيس نبيه بري شخصياً. وهذا النوع من الحسم يترك آثاره مع الوقت، بحيث ينتظر من وجد نفسه مغبوناً أي فرصة للرد، وقد وجد الكثيرون في البلديات وسيلة لذلك. ويُشير هؤلاء إلى أن قرارات الفصل والطرده، أو التهديد بها، هي جديدة على الأدبيات الحركية، «وهذا دليل على حجم المازق الذي لطالما تحدّثنا عنه دون أن نسمعنا أحد»، يقول أحد المسؤولين. يُضيف أن جزءاً آخر من المشكلة هو استمرار العديد من النواب في مواقعهم لدورات عدة، بحيث يدين هؤلاء بالولاء لبري فقط، ولا يعملون على تمكين صلاتهم بقاعدتهم الشعبية.

في المقابل، يرى المسؤول الإعلامي في حركة أمل، طلال حاطوم، أن الإعلام يعتمد على تكبير مشكلة، هي في رأيه صغيرة. ويرى أن هذه الخلافات مجرد تباينات في الرأي، إضافة إلى صراعات عائلية قديمة.

أما النائب هاني قبيسي، اليد اليمنى لبري في ملف البلديات وعملية حلحلة العقبات التي تواجه أمل، فيشير إلى أن في كل قرية تأثيرات عائلية «على ترجمة التطبيق العملي للتحالف». ويوافق الرجل على أن التحالف مع حزب الله أثر سلباً على قاعدته ويقول متهاكماً: «يُمكن المعركة أسهل من التحالف».

يُضيف قبيسي أنه لا مشكلة مع حزب الله، بل مجرد أن بعض «الشباب يريدون العمل على ذوقهم، لكن لا فعالية لهؤلاء بالتنظيم». ويؤكد أن لا مشكلة مع حزب الله، «ولن يكون هناك تشطيب».

المشكلة هي استمرار النواب في مواقعهم بحيث يدينون لبري ولا يعملون للقاعدة

إلى العائلة الواحدة، إذ تنازع الإخوة على تمثيلها. ويقوم الصراع على الرئاسة بين عائلتي مشورب وجعفر التي تعتمد على النفوذ الذي تستمد من قيادة الحركة في قصر المصليح المجاور حيث يعمل عدد من أبنائها.

ولما كان الحركيون ينتظرون عودة الرئيس نبيه بري إلى المصليح لإدارة الملف الانتخابي وتأكيد خياراتهم بعزل مشورب، خاب أملهم بعدما أصر بري على إبقاء مشورب، ورفض مقابلتهم عندما وفدوا للقائه عصر الأحد الفائت.

وخوفاً من المصير الذي لاقاه أقرانهم المتمردون على قرار القيادة في البلدات الأخرى، توجهوا إلى دعم المرشح المستقل علي الشامي الذي كان قد ألف

أن يكون رئيساً للبلدية، وخصوصاً أن أداء الرئيس الحالي لم يكن جيداً»، يقول أحد أبناء الصرقت الأمليين، ويُضيف: «لكن المرشحين ليسوا أفضل من الرئيس الحالي، هو صراع نفوذ داخل الحركة».

يتكرر صراع النفوذ هذا والخلافات العائلية في البسارية، التي يُسميها أهلها «رعية المصليح الأوفى»، ويعمل العديد من أبنائها في قصر الرئيس نبيه بري في المصليح. ففي البسارية بدأت اللجنة الانتخابية في حركة أمل استعدادها للانتخابات البلدية عبر التحريض على رئيس بلديتها الحالي، علي مشورب. وقد تبين أن معظم أعضاء اللجنة الانتخابية طامحون إلى التربع على كرسي الرئاسة. وتسببت الخلافات

كلما اجتمع مناصران لحركة أمل، كانت الانتخابات البلدية ثالثهما. وكان الحديث عن الاعتراضات في القرى التي تُعد معاقل لحركة أمل هو أساس هذا الحديث، إذ يبدو أن الحركة تُعاني العديد من الخلافات سبب بعضها عائلي، والآخر ضعف التنظيم

ثائر غنخور

ما يُسمع في القرى الجنوبية عن خلافات داخل حركة أمل يدفع إلى السؤال الآتي: هل تُعاني هذه الحركة التي حملت اسم «حركة المحرومين» مشكلة بنيوية؟ الناشطون داخل حركة أمل يُحاذرون في الكلام على هذا الموضوع، «لأنه لا يُثار في الإعلام»، كما يقول أحد هؤلاء، في ظل تأكيد المسؤولين أن حركة أمل على خير ما يُرام، والدليل «خروج العديد من البلديات بالتزكية».

في المقابل، يرى بعض من خرج من حركة أمل، أن التزكيات حصلت في القرى حيث لا تزال الحركة تملك بمفاصل اللعبة من خلال توظيف المناصرين، إن في الدولة أو في القطاع الخاص، فيُشيرون إلى «اللويحة بلدة هاشم حيدر، برج رخال بلدة النائب علي خريس، برج الشمالي بلدة شريف وهبي، عدشيت بلدة رئيس المكتب السياسي في حركة أمل». لكن كلام هؤلاء لا يخفي أن أمل استطاعت أن تنجز بعض التزكيات في عدد من البلديات في الساعات الأخيرة قبل إقفال باب سحب الترشيحات. لكن البلديات التي لا تزال تعيش انقساماً حركياً تُعدّ بلدات رئيسية لحركة أمل.

فحتى ليل أمس، لم يكن الوزير محمد جواد خليفة قد ألف لائحة حركة أمل في بلديته الصرقت، إذ يتمسك خليفة بشقيقه حسين خليفة الذي يرأس البلدية منذ 12 سنة، في ظل معارضة حركية له، تتركز داخل عائلة خليفة، «إذ يطمح كل واحد من هذه العائلة إلى



المعركة الانتخابية مع حزب الله أسهل لجمهور أملي عريض (أرشيف - مروان طحطح)

صور على الوعد الصادق مع نبيه بري

«الخال» كما ينادى، «سوف يبقى حاضراً في أروقة المجلس البلدي» برأي هؤلاء.

إذاً، ما يُصطلح عليه «الخال باق في صور» كشعار للمرحلة يعني أن الحال باقية على ما هي عليه، بغض النظر عن التغيير الذي شمل معظم أعضاء المجلس الحالي. ويدعو أصحاب هذه النظرية إلى إلقاء نظرة على أنحاء المدينة. فعند مدخلها الرئيسي، يماطل المتعهد المكلف بمد شبكة الصرف الصحي من المدينة وبلدياتها إلى البقبوق، حيث ستُنشأ محطة لتكرير المياه البتذلة، منذ ثمانية أشهر من دون إنجاز الأشغال المتفق عليها، التي يمولها البنك الدولي بإشراف مجلس الإنماء والإعمار، على الرغم من الاحتجاجات والتحذيرات التي سجلها الحسيني نفسه ضده، علماً بأن أحد أعضائها المكلف بالإشراف على عمل المتعهد يعمل استشارياً أيضاً لدى المكتب الهندسي الذي وضع دراسات المشروع. المنطق ذاته معتمد في مشروع الإرث الثقافي الذي طلبت البلدية من مموله البنك الدولي إجراء تعديلات جوهرية على مرحلته الثانية، ما كاد أن يطير المشروع برمته.

اللائحة المعارضة، صرحت لـ «الأخبار» بأنها ستعلن انسحابها «إذا لم تعاود الحركة تسميتها في اللائحة مجدداً».

وما جعل الانتخابات البلدية الصورية أقرب إلى التزكية، انضمام حزب الله، الذي قاد اللائحة المعارضة في الدورة الماضية، إلى «بوسطة» حركة أمل، ليحظى بخمسة أعضاء في المجلس البلدي، الذي سمّت أمل أعضاء الآخرين. أما الشيعيون الذين تحالفوا مع «السلطة»، فقد اعتكفوا اعتراضاً على «النهج المهين الذي اعتمد في طبع الانتخابات»، بحسب مسؤول منظمة الحزب الشيعوي في صور عماد بواب. إلا أن المعارضة التي لم تتجلب بالترشح ضد اللائحة التوافقية «لا بد أن تبرز في مقاطعة الانتخابات أو الاقتراع بورقة بيضاء في معركة محسومة النتائج سلفاً، بغياب خطة إيمانية بديلة واضحة».

«تزكية» بلدية صور، لم يحسمها التوافق فحسب، بل «استمرار هيمنة حركة أمل على قرارها»، بحسب الكثيرين. فعلى الرغم من استبدال الرئيس الحالي عبد المحسن الحسيني بالحركي حسن دبوب، فإن

صور - أملاك خليك

يعلن تحالف حزب الله وحركة أمل مساء اليوم، لائحته للانتخابات البلدية في مدينة صور. إعلان يُعدّ أقرب إلى تكريس السيطرة الخضراء على البلدية للدورة الثالثة على التوالي، بعد انسحاب معظم المرشحين المعارضين.

معظم ما في مدينة صور يعلن ولاءه للرئيس نبيه بري وحركة أمل. بدءاً من مدخل المدينة، الذي تعلوه صورة ضخمة للرجل والأقواس والرايات والألصقات الخضراء التي يمر من تحتها الآلاف يومياً، وصولاً إلى بلديتها التي تواصل اخضرارها للجنة الثانية عشرة منذ فوزها بكامل المقاعد في دورتي 1998 و2004. ولن يختلف عام 2010 عن سابقه، لا بل إنه سيحظى بأسبقية انسحاب عشرات المرشحين المعارضين، الذين لم يصمد منهم حتى مساء أمس سوى ثلاثة، منهم الطيبية أنا وينزل، التي ترشحت بطلب من الحركة، التي وعدتها بضمها إلى اللائحة عن المقعد الأرثوذكسي، الذي عادت ومنحته لآخر. إلا أن أنا التي ترشحت في الدورة الماضية ضمن